

Distr.: General  
16 April 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الحالة والتوقعات الاقتصادية،

٢٠١٢-٢٠١١

موجز

في عام ٢٠١١، تباطأ النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليبلغ ٤,٣ في المائة بعد انتعاش مفاجئ بلغ ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٠. غير أن الأداء الاقتصادي، في سنوات أخرى، قد كان متفاوتاً على نطاق المناطق دون الإقليمية: فقد كان الناتج المحلي الإجمالي ٤,٥ في المائة في أمريكا الجنوبية و ٤,١ في المائة في أمريكا الوسطى و ٠,٧ فحسب في منطقة الكاريبي.

وقد تجسّد تغير الظروف الخارجية الذي شهدته السنة في الطلب الداخلي الكلي في المنطقة، وانخفاض توقعات النمو، وتولّد تحديات جديدة أمام السلطات. ووفقاً لذلك، وبعد اتخاذ خطوات، بما في ذلك رفع معدلات الفائدة، من أجل كبح نمو الطلب الداخلي، وإعادة إنعاش الحيز المالي في النصف الأول من السنة، قامت، في الفصل الثاني، معظم السلطات النقدية والمالية في المنطقة بإعادة توجيه انتباهها إلى تهمة الظروف اللازمة لدرء حدوث تباطؤ كبير في النمو الاقتصادي.

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

170512 170512 12-31130 (A)



واستمر الانتعاش الذي شهدته أسواق العمل في عام ٢٠١١ على نحو أكثر اعتدالا في عام ٢٠١١؛ ويُقدَّر أن معدل البطالة في المناطق الحضرية، للسنة كلّها، قد انخفض بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية ليبلغ ٦,٨ في المائة. ولم يزد التضخم في نهاية السنة (٦,٩ في المائة) سوى زيادة طفيفة على المعدّل المسجّل في نهاية عام ٢٠١٠ (٦,٦ في المائة).

وفي خضم نمو اقتصادي عالمي أضعف، وارتفاع مستوى عدم اليقين، وزيادة التقلّب في الأسواق المالية الدولية، من المتوقع أن يتباطأ معدّل النمو في المنطقة مرة أخرى في عام ٢٠١٢، ليبلغ ٣,٧ في المائة.

## المحتويات

## الصفحة

٤	.....	أولا - مقدمة
٨	.....	ثانيا - التطورات الرئيسية الحديثة العهد في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٨	.....	ألف - الأداء المحلي
١٣	.....	باء - القطاع الخارجي
١٧	.....	ثالثا - سياسات الاقتصاد الكلي
١٨	.....	ألف - السياسة المالية
٢٠	.....	باء - السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف
٢٣	.....	رابعا - الآفاق المنتظرة لعام ٢٠١٢ وتحديات الاقتصاد الكلي لما بعد الأجل القصير
٢٧	.....	خامسا - الاستنتاجات

## أولا - مقدمة

١ - لقد تباطأ النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١١ (٤,٣ في المائة)، عقب ارتفاع مفاجئ في عام ٢٠١٠ (٥,٩ في المائة)، مع انتعاش المنطقة من الأزمة الاقتصادية والمالية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكان معدل النمو في عام ٢٠١١ يعادل ارتفاعاً مقداره ٣,١ في المائة في نصيب الفرد من الناتج. غير أن الأداء الاقتصادي قد كان، خلال السنتين الماضيتين، متفاوتاً من منطقة دون إقليمية إلى أخرى: فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٤,٥ في المائة في أمريكا الجنوبية، و ٤,١ في المائة في أمريكا الوسطى، و ٠,٧ في المائة في منطقة الكاريبي.

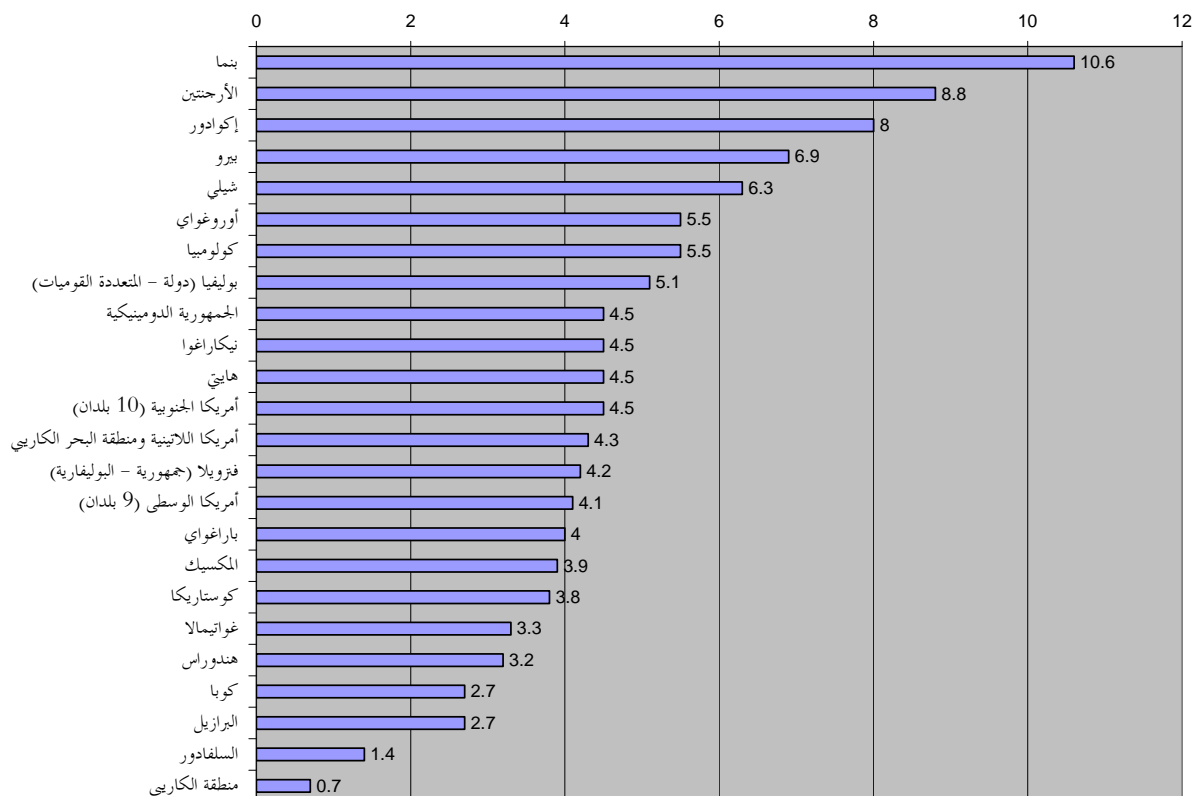
٢ - ومن ثم، فإن الأداء المتباين عبر المناطق دون الإقليمية يُجسّد العديد من العوامل التي تقف وراء أنماط النمو الاقتصادي في المنطقة. فمعدلات التبادل التجاري، التي تحسنت في بلدان أمريكا الجنوبية وأيضاً، بدرجة أقل، في المكسيك، قد تدهورت في بلدان أمريكا الوسطى، ومن المحتمل جداً في بلدان منطقة الكاريبي التي لا تصدر السلع الأساسية بكميات كبيرة. ويُعزى معظم النمو البطيء في المنطقة إلى اعتدال النمو الاقتصادي في البرازيل، وهو اعتدال يرغب فيه مقررو السياسات، إلى حد كبير، ويعمدون إلى تحفيزه لتفادي اشتداد دوران الاقتصاد بعد النمو المفاجئ في عام ٢٠١٠.

٣ - وقد كانت هناك مرحلتان متميزتان بوضوح على الساحة الدولية خلال السنة. وعموماً، فقد ظلّ تأثير الظروف الخارجية حميداً على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خلال الجزء الأول من السنة. وقد أدى الطلب القوي على صادرات المنطقة إلى زيادة حجم الصادرات؛ وأكد ارتفاع الأسعار الدولية تحقّق مكاسب جديدة في معدلات التبادل التجاري. وإضافة إلى ذلك، فقد أدّى فيضان السيولة في الأسواق العالمية، مقترناً بالتوقعات الاقتصادية والمالية الإيجابية التي سادت في العديد من بلدان المنطقة، إلى تيسير توافر سبل وصول ملائمة نسبياً للحصول على تمويل خارجي.

## الشكل الأول

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدل النمو، ٢٠١١

(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى المعلومات الرسمية.

٤ - غير أنه، ابتداء من منتصف السنة، أخذت الأسواق تبدي مستوى متصاعدا من عدم اليقين فيما يتعلق بمسار الاقتصاد العالمي بسبب أزمة الدين في عدد من بلدان منطقة اليورو، والانتعاش البطيء في اقتصاد الولايات المتحدة، والشكوك فيما يتعلق بقدرة الاقتصادات الآسيوية على قيادة الطلب العالمي الكلي. وقد أفضى ذلك إلى زيادة التقلب في الأسواق المالية الدولية، وتفاقم التوقعات بشأن النمو في المنطقة، وإيجاد تحديات جديدة أمام السلطات.

٥ - وقد ألقى توقُّع تباطؤ الطلب الخارجي عبئا ثقيلا على أسعار السلع الأساسية الدولية، التي تراجعت من المستوى العالي الذي بلغته خلال الفصل الثاني من السنة، وخصوصا في حالات المعادن وبعض السلع الأساسية الزراعية.

٦ - وهذا التحوّل في الظروف الخارجية قد أثر على الطلب المحلي الكلي الذي احتفظ بالازدهار الذي شهده في عام ٢٠١٠، خلال النصف الأوّل من السنة (بفضل اتجاهات أسواق العمل، والائتمان المتاح على نحو مباشر، والتوقعات التي كانت إيجابية لاقتصادات المنطقة في ذلك الحين). غير أنّه، في النصف الثاني من السنة، أخذت البيئة الخارجية التي ما فتئت تزداد تعقّداً في تهديد الطلب المحلي، وذلك بسبب تأثيرها على كل من إجمالي الدخل الوطني المتاح للاستعمال وعلى توقّعات الأعمال التجارية والأسر المعيشية في المنطقة. وقد أجبر ذلك بلدان المنطقة على تغيير موقفها السياسي. وخلال النصف الأوّل من السنة، شرع عدد منها في الأخذ بتدابير، من قبيل زيادات معدلات سعر الفائدة المتصل بالسياسة النقدية، من أجل كبح نمو الطلب المحلي الكلي ومحاولة إنعاش الحيز المالي. أما خلال النصف الثاني من السنة، فقد أعادت السلطات النقدية والمالية في المنطقة توجيه انتباهها إلى تهمة الظروف اللازمة لدرء حدوث تباطؤ واضح في النمو الاقتصادي.

٧ - وطوال عام ٢٠١١، احتفظت أسواق العمل بقوة دفع الانتعاش الذي شهدته في عام ٢٠١٠، مع أن ذلك كان بوتيرة أكثر بطئاً. ويقدر أن معدل التوظيف قد زاد بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية لكل سنة كاملة بعد أن ارتفع بنسبة ٠,٧ نقطة مئوية في عام ٢٠١٠. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى جعل معدل التوظيف يبلغ ٥٥,٤ في المائة. وانخفض معدّل البطالة في المناطق الحضرية بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية، ليلبلغ ٦,٨ في المائة. وكان اتجاه إيجاد الوظائف إيجابياً نوعاً وكماً: ففي عدة بلدان، شهدت فرص العمل بأجر معظم النمو.

٨ - وفيما يتعلّق بالأسعار، فقد استمر التضخم في الجزء الأوّل من عام ٢٠١١ في الاتجاه المتصاعد الذي سجّل في عام ٢٠١٠، خصوصاً في بلدان منطقة الكاريبي، التي سجّلت معدل تضخم أعلى بكثير من سائر المناطق دول الإقليمية بين منتصف عام ٢٠١٠ ومنتصف عام ٢٠١١. ومنذ الربع الثاني من السنة فصاعداً، وفي خضم هبوط الأسعار الدولية لبعض المنتجات الزراعية والهيدروكربونات، قد تناقص معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية من سنة إلى أخرى في جميع المناطق دون الإقليمية: وقد انخفض المعدّل انخفاضاً طفيفاً قرب نهاية السنة. ونتيجة لذلك، وبناء على المتوسط المُرحّح لبلدان المنطقة، لم يشهد معدّل التضخم في نهاية عام ٢٠١١ سوى ارتفاع معتدل عمّا كان عليه في نهاية عام ٢٠١٠ (٦,٩ في المائة في مقابل ٦,٦ في المائة).

- ٩ - وقد اتّسع مرة أخرى نطاق العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات على نحو طفيف. وكان أحد الأسباب لذلك هو الارتفاع المفاجئ في الواردات من السلع (٢٣,٢ في المائة) الذي أوجّه الطلب المحلي المتنامي وارتفاع أسعار العملات في عدّة بلدان.
- ١٠ - ومن ثم، فقد أسفرت معظم الزيادة في الواردات عن أحجام كبرى، في حين أن الأسعار المرتفعة، خاصة أسعار المواد الغذائية والوقود، قد ساعدت أيضا في دفع القيمة الإجمالية للواردات. واستفادت صادرات المنطقة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وخصوصا سلّة صادرات بلدان أمريكا الجنوبية.
- ١١ - ومع أن الاتجاه المتصاعد في أسعار الصادرات من السلع الأساسية قد تراجع، وقد انعكس مساره في العديد من الحالات، ابتداء من الربع الثاني فصاعدا، في المنطقة بأسرها، يُقدّر أن معدلات التبادل التجاري قد تحسّنت بنسبة ٦,١ في المائة في أثناء السنة.
- ١٢ - وقد سجّلت تحويلات العمال المهاجرين، وهي مكوّن رئيسي من مكونات الحساب الجاري لميزان المدفوعات في العديد من بلدان المنطقة، زيادة متواضعة، ويُعزى ذلك، في المقام الأول، إلى انتعاش مستويات التوظيف في أوساط مهاجري أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ١٣ - وقد عوّض العجز في الحساب الجاري بسهولة عن طريق التدفقات إلى حسابات رأس المال والحسابات المالية في عام ٢٠١١، مما يسّر بناء احتياطات بأرقام أكبر مما كان عليه الحال في عام ٢٠١٠. وقد خفّضت جل المناطق دون الإقليمية دينها الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن مستويات الدين الخارجي في عدد من بلدان منطقة الكاريبي لا تزال تثير القلق.
- ١٤ - وليس ثمة شك في أن أنماط النمو المقبلة في المنطقة ستتشكل بحسب ضخامة الاقتصاد العالمي ومدى تراجعه. وفي ظل ركود اقتصادات منطقة اليورو وبطء النمو في الولايات المتحدة، مع تقلّب الأسواق المالية الدولية المحدود جدا، فمن المتوقّع أن يتحمل القطاع الحقيقي العبء، وخصوصا في السلع والخدمات القابلة للتداول التجاري والتحويلات. ويمكن أن تتأثر بعض البلدان بتدهور تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

## ثانياً - التطورات الرئيسية الحديثة العهد في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥ - كانت هناك مرحلتان متميزتان بوضوح على الساحة الدولية خلال السنة. وعموماً، فقد ظلّ تأثير الظروف الخارجية حميداً على اقتصادات أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الجزء الأول من السنة. غير أنه، ابتداءً من منتصف السنة، أدّى تغيّر التوقعات في الساحة الدولية فيما يتعلّق بأداء الاقتصادات المتقدّمة النمو، في المقام الأوّل، إلى زيادة التقلّبات في الأسواق المالية الدولية وتزايد عدم اليقين بشأن مسار الاقتصاد العالمي.

١٦ - وقد أدّى الطلب القوي على صادرات المنطقة، خلال النصف الأوّل من السنة، إلى زيادة حجم الصادرات؛ وأكّد ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي تحقّق مكاسب جديدة في معدّلات التبادل التجاري. وإضافة إلى ذلك، فقد أدّى فيضان السيولة في الأسواق العالمية، مقترناً بالتوقعات الاقتصادية والمالية الإيجابية التي سادت في العديد من بلدان المنطقة، إلى تيسير سبل وصول أكثر ملائمة نسبياً إلى فرص التمويل الخارجي. وقد ظلّ الطلب المحليّ مزدهراً بسبب اتجاهات أسواق العمل الإيجابية، والائتمان المتاح على نحو مباشر، والتوقعات الإيجابية فيما يتعلّق بأداء اقتصادات المنطقة في المستقبل.

١٧ - وفي ظلّ عدم يقين متزايد في الأسواق المالية الدولية إزاء نتائج أزمة الدين في عدّة بلدان في منطقة اليورو، انخفضت تدفقات رأس المال إلى المنطقة مع ارتفاع علاوة المخاطرة، مما يتجسّد في حالات الهروب إلى الجودة. وتبيّن هذه التطورات أن اقتصادات المنطقة لن تكون في أمان من تراجع سريع يشهده الاقتصاد العالمي.

### ألف - الأداء المحلي

١٨ - على غرار ما حدث في عام ٢٠١٠، عزز بصورة رئيسية النشاط الاقتصادي في المنطقة للعام بأكمله عبر زيادة الطلب المحلي بالاعتماد على استهلاك القطاع الخاص والاستثمار وبدرجة أقل على الطلب الخارجي. وكان الدافع وراء الطلب المحلي هو الارتفاع المفاجئ الذي طرأ على الدخل القومي المتاح للاستعمال الذي تولّد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والذي زاد الأرباح ورفع الأجور في مختلف القطاعات وعزز بصورة غير مباشرة نمو الائتمانات.

١٩ - وفيما يتعلّق بالسنة عموماً، فقد ارتفع استهلاك الأسرة المعيشية بمعدل ٥,٢ في المائة ليسجل انخفاضاً طفيفاً فحسب عن معدل العام السابق، وقد أسهم بنسبة مئوية قدرها ٣,٥ من النقاط في النمو الإقليمي (انظر الشكل الثاني أدناه). وقد دعم أداء سوق العمل هذا



التوسع، ذلك لأن كتلة الأجور ازدادت بالقيمة الحقيقية بنسبة تعادل ٥ في المائة، الأمر الذي ساعد في مواصلة تخفيض معدلات الفقر في المنطقة<sup>(١)</sup>. وإضافةً إلى ذلك، ووفقاً لما أُشير إليه في وقت سابق، فقد تواصل ازدياد الائتمانات، ولا سيما ائتمانات المستهلكين، التي توسع نطاقها على نحو أسرع من الائتمانات الإجمالية في بلدان عديدة.

٢٠ - وانخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى ما نسبته ٨,١ في المائة (من ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٠) ولكنه ارتفع، باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٢٢,٨ في المائة وبلغ بالأسعار الثابتة أعلى نسبة سجلت خلال ٣٠ عاماً، مع أنه ما زال يعد غير مرتفع بما يكفي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وقد تباطأ التوسع في نطاق الاستهلاك الحكومي لينخفض بذلك عن معدل النمو الإقليمي للناتج المحلي الإجمالي، بينما سعت حكومات عديدة إلى توسيع نطاق الفسحة المالية.

٢١ - وأدى ازدهار الطلب المحلي إلى نمو حاد في الواردات التي ازدادت أيضاً من جراء ارتفاع أسعار العملة خلال معظم السنة. وبناءً على ذلك، ارتفعت نسبة الواردات من السلع والخدمات بنسبة ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١٠. ونمت بدورها صادرات السلع والخدمات بنسبة ٧ في المائة وتباطأت، مثل الواردات، مع اقتراب نهاية العام.

٢٢ - ولم يكن التباطؤ الذي حدث في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ واسع النطاق. وفي الواقع، سجل ١١ بلداً من أصل ٢٠ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية معدل نمو فاق ما سجلته في عام ٢٠١٠. وتضم هذه المجموعة بعض البلدان التي عانى نموها الاقتصادي من أثر الكوارث الطبيعية الكبرى التي وقعت في عام ٢٠١٠ (شيلي وهاييتي) وبلدان أخرى استفادت بوجه خاص من ارتفاع أسعار الهيدروكربونات (ولا سيما جمهورية فنزويلا البوليفارية وإكوادور). وتضم كذلك عدداً من بلدان أمريكا الوسطى التي جنت فوائد متأخرة من الزيادة الطفيفة التي طرأت في اقتصاد الولايات المتحدة، حيث ازداد ارتفاع كل من صادرات أمريكا الوسطى وتحويلات الجارية (ولا سيما التحويلات المالية) في عام ٢٠١١ عما سجلته في عام ٢٠١٠.

٢٣ - وفي بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية، يقدر أن ٨ بلدان من أصل ١٣ بلداً قد سجلت معدلات أعلى من غيرها من النمو الاقتصادي، ويعزى ذلك جزئياً إلى ازدياد التحويلات. وقد حافظت أمريكا الوسطى على معدل نمو يقارب ٤ في المائة، في حين شهدت منطقة البحر الكاريبي تحسناً طفيفاً (٠,٧ في المائة) أثناء فترة الركود في

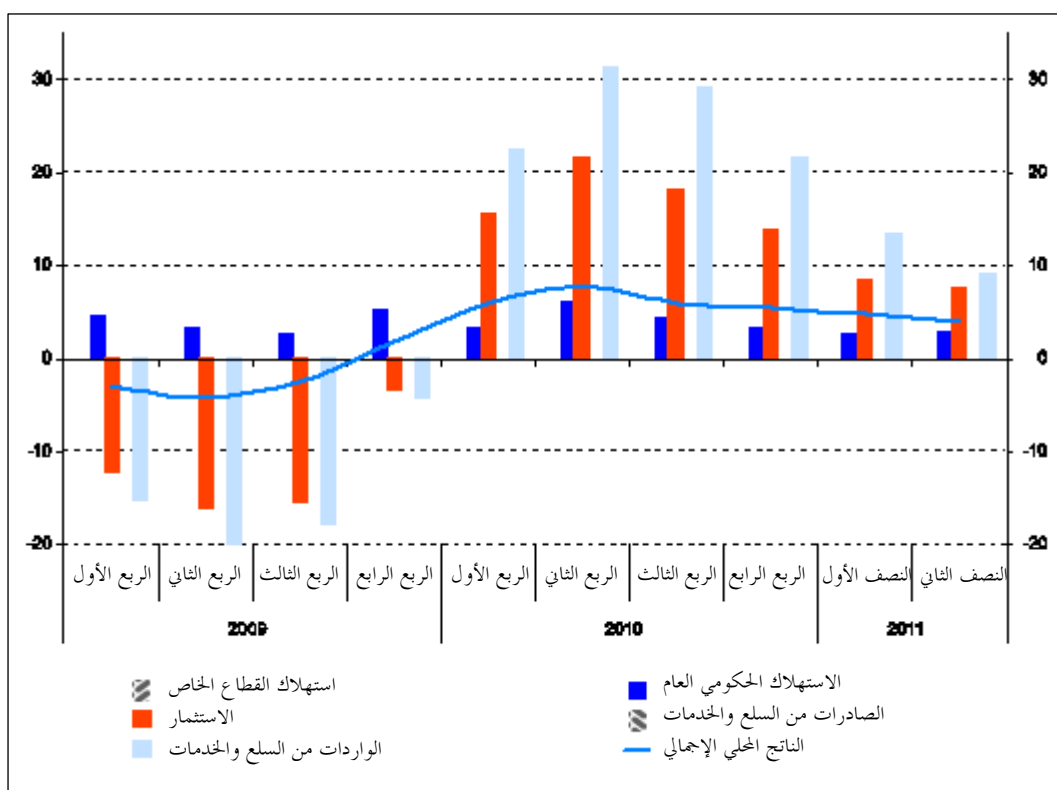
(١) انظر "Social Panorama of Latin America 2011. Briefing paper"، سانتياغو، شيلي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

عام ٢٠١٠؛ وكان يمكن أن يكون هذا الأداء أفضل حالاً لولا الانكماش الاقتصادي في ترينيداد وتوباغو. وعلى الرغم من حالات التباطؤ التي تعم فرادى البلدان، فإن اقتصادات أمريكا الجنوبية ككل قد توسعت بنسبة ٤,٦ في المائة، وهي نسبة تزيد مرة أخرى عما سجلته مناطق دون إقليمية أخرى.

الشكل الثاني

أمريكا اللاتينية: التباين السنوي في الناتج المحلي الإجمالي وفي مكونات الطلب المحلي، ٢٠١٠-٢٠١١

(النسب المئوية، بالدولارات وبالأسعار السائدة لعام ٢٠٠٥)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

ملاحظة: الأرقام المتعلقة بعام ٢٠١١ هي تقديرات.

٢٤ - وعلى غرار ما حدث في عام ٢٠١٠، واصل التضخم ارتفاعه في الجزء الأول من عام ٢٠١١. وكانت هذه هي الحالة بوجه خاص في بلدان منطقة البحر الكاريبي التي سجلت مستوى من التضخم يفوق كثيراً ما سجلته المناطق دون الإقليمية الأخرى في الفترة الواقعة بين منتصف عام ٢٠١٠ ومنتصف عام ٢٠١١.

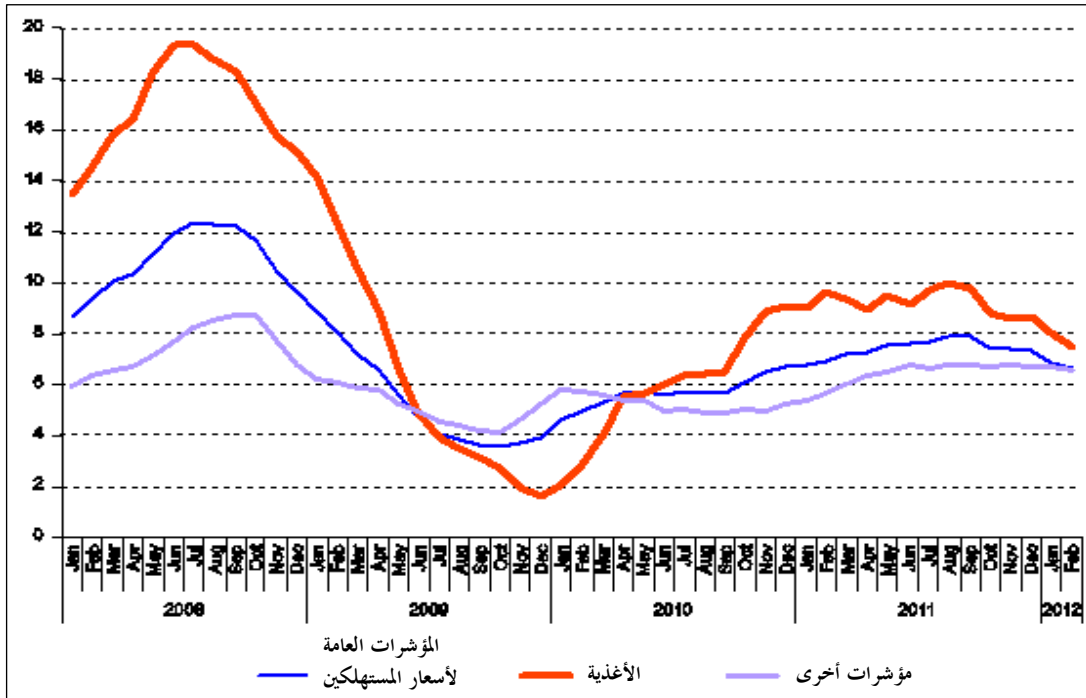
٢٥ - ومع ازدياد التضخم في عام ٢٠٠٨، أصبح من جديد ارتفاع أسعار الأغذية والوقود على المستوى الدولي العامل الرئيسي الكامن وراء ارتفاع المعدلات، مع أن الأثر هذه المرة ليس حاداً كما كان في السابق. وفي أثناء معظم السنة، خفف ارتفاع سعر الصرف من أثر التضخم الدولي على الأسعار المحلية. غير أنه كان للعوامل الخارجية الأثر الأقوى على اتجاهات الأسعار، وهذا ما تبينه حقيقة أن أسعار الأغذية قد تنوعت على نطاق أوسع من التضخم الأساسي.

٢٦ - واعتباراً من الربع الثاني من العام فصاعداً، وفي خضم انخفاض الأسعار الدولية لبعض المنتجات الغذائية والهيدروكربونات، أخذ تضخم الأسعار الاستهلاكية يتضاءل عاماً بعد عام في جميع المناطق دون الإقليمية؛ وسجل المعدل انخفاضاً طفيفاً مع اقتراب نهاية السنة. وبالتالي، فإنه بناء على المتوسط المرجح للبلدان في المنطقة، يُقدر أن التضخم بات في نهاية العام يفوق نسبياً فحسب المعدل الذي سُجل في نهاية عام ٢٠١٠ (٧ في المائة مقابل ٦,٦٥ في المائة).

الشكل الثالث

أمريكا اللاتينية: التضخم عاماً بعد عام بحسب العنصر، ٢٠١٢-٢٠٠٨  
(المتوسط البسيط)

(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

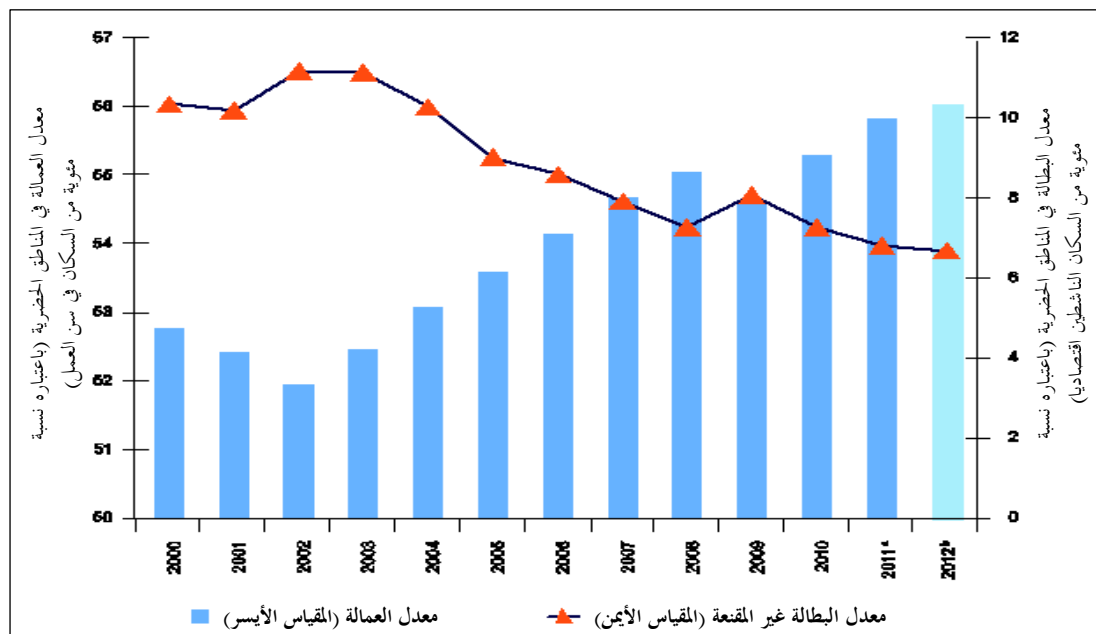
٢٧ - واستمر انتعاش أسواق العمل في المنطقة أثناء عام ٢٠١٠ لغاية ٢٠١١، وإن كان ذلك بسرعة أكثر بطئاً. وأدى ارتفاع آخر بنسبة ٠,٥ من النقاط المئوية في معدلات العمالة في المناطق الحضرية إلى انخفاض بالمقدار ذاته في معدلات البطالة في المناطق الحضرية، فبلغت بذلك نسبة ٦,٨ في المائة. وتعد هذه النسبة منخفضة نسبياً لمنطقة كانت تسجل معدلات بطالة ثنائية الرقم منذ أقل من ١٠ سنوات مضت. بيد أن اتجاهات البطالة كانت أقل إيجابية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث كان أداء الاقتصادات أقل قوة مما هو عليه في أمريكا الجنوبية (انظر الشكل الرابع).

٢٨ - وواكب الارتفاع الكمي في العمالة تحسينات نوعية، ذلك لأن الوظائف الجديدة التي أُتيحت قد تركزت في العمل المدفوع الأجر، وفي بلدان عديدة، سجل عدد الوظائف المشمولة بنظام الضمان الاجتماعي ارتفاعاً كبيراً. وبوجه عام، لقد انخفض أيضاً معدل العمالة الناقصة في الساعة.

#### الشكل الرابع

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات العمالة والبطالة غير المقنعة، للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

(أ) تقديرات.

(ب) إسقاطات.

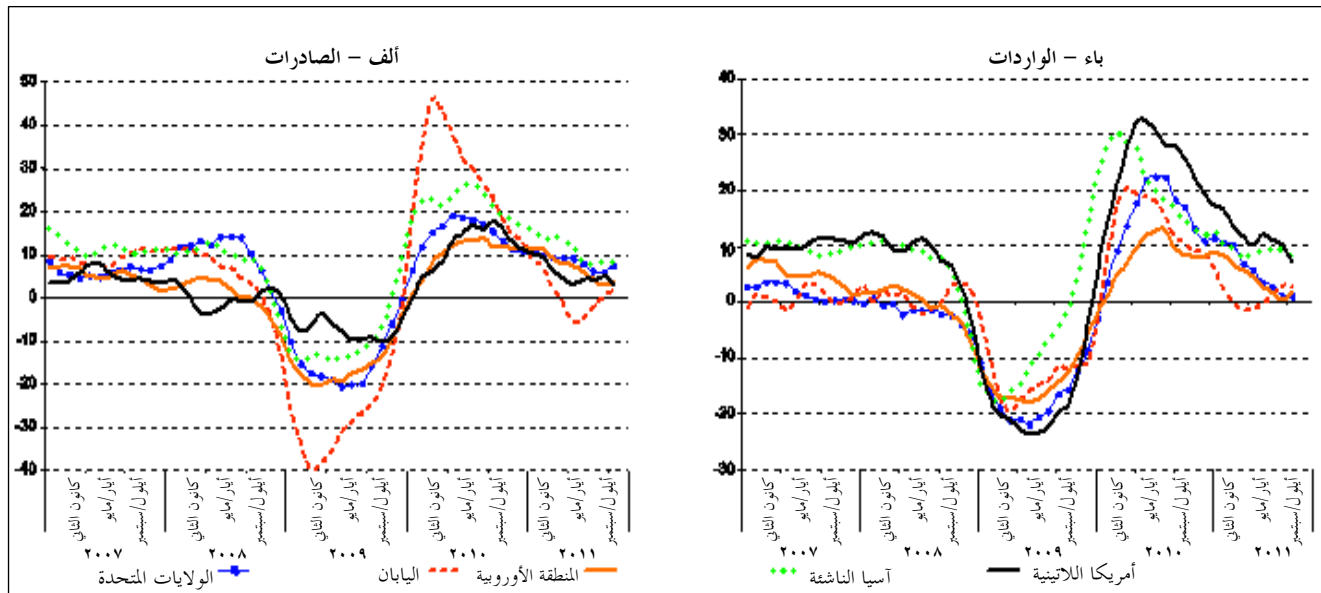
## باء - القطاع الخارجي

٢٩ - سجل من جديد العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات زيادة طفيفة تعود جزئياً إلى ارتفاع في الصادرات من السلع (٢٣,٢ في المائة) يعزى إلى تنامي الطلب المحلي وارتفاع قيمة العملة في عدد من البلدان. وقد عبرت بالتالي معظم الزيادة في الواردات عن قدر أكبر من الكميات، بينما ساعد أيضاً ارتفاع الأسعار، ولا سيما تلك المتعلقة بالأغذية والمحروقات، في رفع القيمة الإجمالية للواردات.

٣٠ - واستفادت صادرات المنطقة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولا سيما سلة صادرات بلدان أمريكا الجنوبية. وفي أثناء السنة، انخفض معدل النمو في حجم الصادرات إلى ما دون ٥ في المائة، في وقت شهدت فيه الاقتصادات ركوداً خفيفاً في عدد من الجهات الرئيسية المشتري لصادرات المنطقة من السلع. وفي النصف الثاني من العام، أثبط اضطراب السوق الدولية من الطلب على هذه السلع. وقد عزيت بالتالي حقيقة أن الصادرات نمت بمعدل مماثل للواردات وأن الفائض في ميزان السلع الإقليمية قد سجل ارتفاعاً طفيفاً من ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ارتفاع في الأسعار.

### الشكل الخامس

صادرات العالم ووارداته بحسب المناطق (المتوسط المتحرك لمدة ثلاثة أشهر) ٢٠١١-٢٠٠٧  
(النسبة المئوية للتغير السنوي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى بيانات مقدمة من المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية.

٣١ - ومع أن الزيادة في أسعار السلع الصادرات قد تباطأت بل وفي حالات عديدة انعكس اتجاهها من الربع الثاني فصاعداً، يُقدر أن معدلات التبادل التجاري الإقليمي للمنطقة ككل قد تحسنت بنسبة ٦,١ في المائة في غضون هذه السنة (انظر الشكل السادس). ومع ذلك، فإن هناك اختلافات كبيرة فيما بين البلدان تتوقف على هيكل صادراتها. وقد تحسنت معدلات التبادل التجاري بما يقرب ١٤ في المائة للبلدان المصدرة للمواد الهيدروكربونية، وذلك بنسبة تتراوح بين ٥,٥ في المائة و ٨ في المائة للبلدان التي تشكل منتجات التعدين صادراتها الرئيسية وبلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي التي تصدر المنتجات التجارية الزراعية، وللمكسيك، بقدر طفيف فحسب (أي بنسبة ٢ في المائة تقريباً)، بالنظر إلى هيكلها التصديري الأكثر تنوعاً. وفي غضون ذلك، شهدت بلدان أمريكا الوسطى المستوردة للأغذية والهيدروكربونات خسارة صغيرة في معدلات التبادل التجاري تبلغ نسبتها ٢ في المائة تقريباً.

٣٢ - وسجلت التحويلات المالية من العمال المهاجرين، وهي عنصر رئيسي في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في العديد من بلدان المنطقة، ارتفاعاً متواضعاً يعزى في الأساس إلى تحسن في معدلات البطالة في صفوف المهاجرين من أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، فإن معدلات العمالة للمهاجرين من أمريكا اللاتينية في إسبانيا (التي أصبحت مقصداً هاماً آخر في السنوات القليلة الماضية) لم تواصل الانخفاض فحسب، بل انخفضت بوتيرة أسرع من معدلات القوة العاملة الإسبانية عموماً (انظر الشكل السابع). وأياً كان الأمر، فإن الزيادة المتواضعة في التحويلات المالية بالقيمة المطلقة لم تكن كافية ليحول هذا المتغير دون التعاقد باعتباره نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣٣ - وازداد العجز في ميزان الخدمات، ويعود ذلك في الأساس إلى ارتفاع التكاليف المرتبطة بالواردات. وسُجل ارتفاع للتدفقات في رصيد الإيرادات، وهو ارتفاع يعزى جزئياً إلى زيادة في أرباح شركات التعدين ناجمة عن متوسط مرتفع للأسعار السائدة أثناء العام. وأسفر ذلك عن ازدياد العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مرة أخرى إلى ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٠.

٣٤ - وفيما يتعلق بالمنطقة ككل، فقد مول كل من الرصيد الإيجابي لرأس المال والحسابات المالية العجز في الحساب الجاري بل ويمكن من تعزيز الاحتياطيات الدولية. وعلى وجه التحديد، لقد تضخم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير، أي بنحو ٧٥ في المائة، فيما يتعلق بعام ٢٠١٠، ليسجل بذلك زيادة تبلغ نسبتها ٢٥ في المائة في

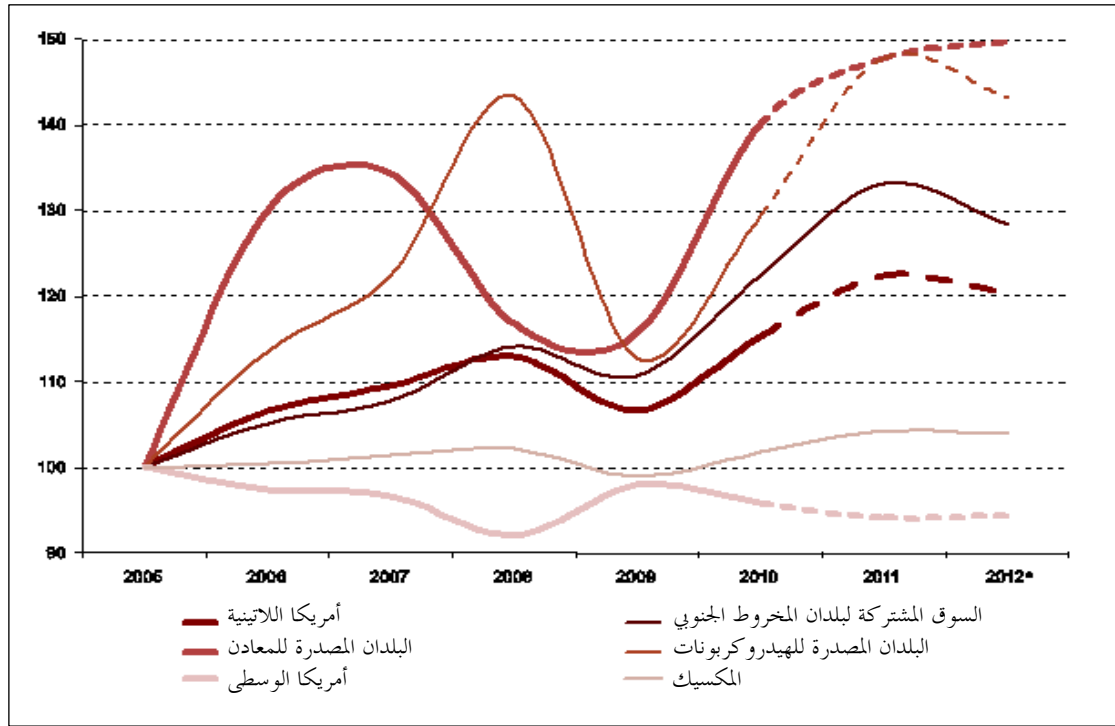
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(٢)</sup>. وعززت أيضاً تدفقات حوافز الاستثمار الفوائد في حساب رأس المال والحساب المالي في جميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريباً، وكان ذلك تحديداً في الجزء الأول من العام، بالإضافة إلى تمويل العجز في الحساب الجاري، فقد أصبحت هذه التدفقات كبيرة بما يكفي لتكديس احتياطات تفوق حتى الرقم الذي سُجل في عام ٢٠١٠. وقد خفضت جميع المناطق دون الإقليمية تقريباً من دينها الخارجي باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مع أن معدلات الدين الخارجي ما زالت تثير القلق في عدد من بلدان منطقة البحر الكاريبي.

#### الشكل السادس

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التغيرات في معدلات التبادل التجاري،

٢٠١٢-٢٠٠٥

(الرقم القياسي: ٢٠٠٥=١٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.  
(أ) التوقعات.

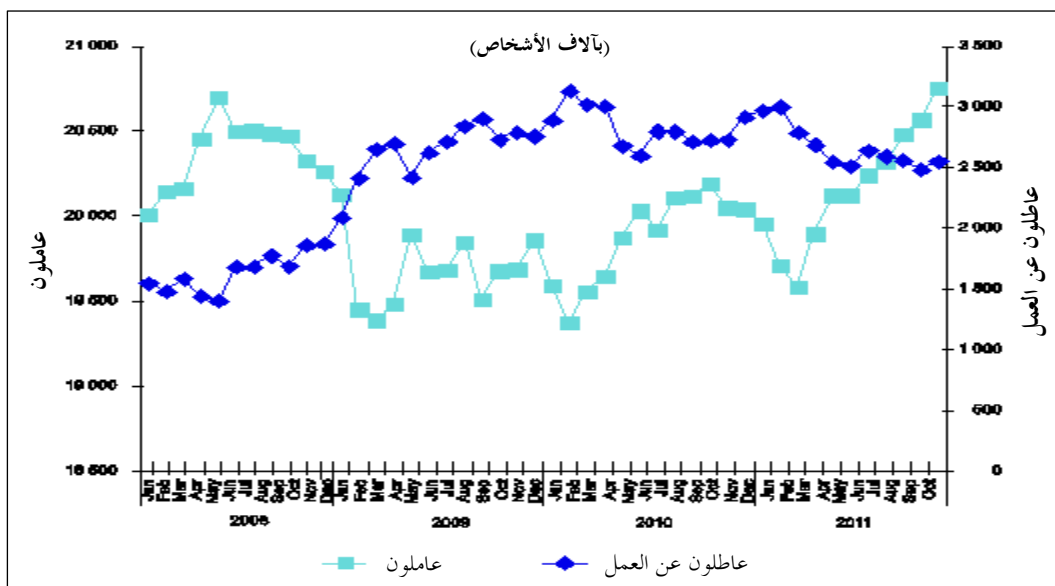
(٢) يعزى الاختلاف الكبير بين صافي الأرقام وإجماليها إلى انخفاض حاد في الاستثمار الخارجي من جانب شركات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

## الشكل السابع

## الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا: العمالة والبطالة في صفوف العمال المنحدرين من أمريكا اللاتينية

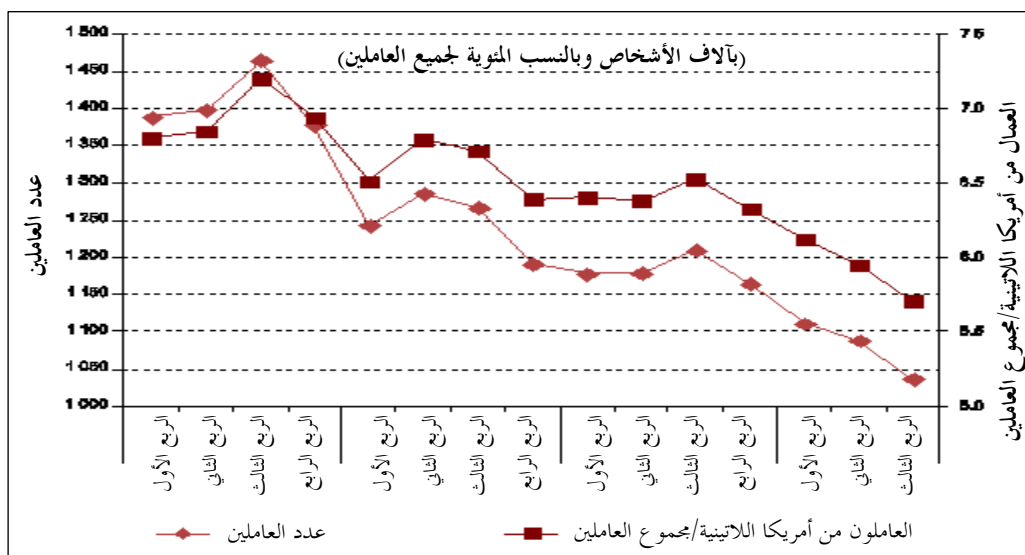
ألف - الولايات المتحدة: العمالة والبطالة في صفوف العمال المنحدرين من أمريكا اللاتينية للفترة من

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١



باء - إسبانيا: العمالة في صفوف العمال المنحدرين من أمريكا اللاتينية من الربع الأول من عام ٢٠٠٨

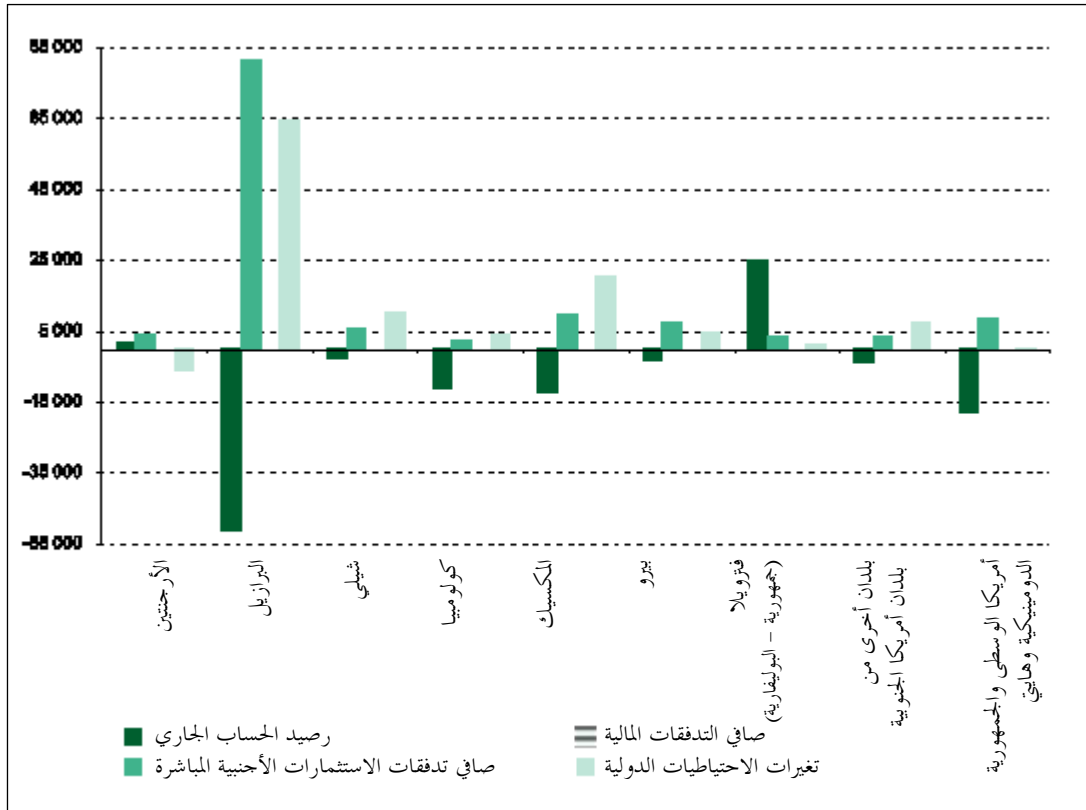
إلى الربع الثالث من عام ٢٠١١



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.



الشكل الثامن  
أمريكا اللاتينية (بلدان منتقاة): عناصر رصيد المدفوعات لعام ٢٠١١  
(بملايين الدولارات)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

### ثالثاً - سياسات الاقتصاد الكلي

٣٥ - واجهت سياسات الاقتصاد الكلي لبلدان المنطقة خلال العام مجموعة متغيرة من التحديات تحت تأثير كل من السياق الخارجي والتطورات المحلية. وتصدت البلدان لهذه التحديات والتغيرات باتباع مجموعة متنوعة من السبل، حسب خصائصها الهيكلية، وشدة تأثيرها، والأدوات المتاحة لها، وأولوياتها السياسية.

٣٦ - وخلال النصف الأول من العام، بادر بعض البلدان، ولا سيما تلك التي كانت قد اعتمدت خططا رسمية تستهدف معالجة التضخم، إلى رفع الأسعار القياسية للفائدة، بينما حافظت بلدان أخرى على ثباتها أو خفضتها. أما النظام المصرفي الحكومي (الذي تولى في العديد من البلدان زيادة العرض الائتماني في إطار إجراءات مكافحة الأزمة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) فقد امتنع عموماً عن تقديم مزيد من الزيادات الائتمانية. واتخذ بعض البلدان أيضاً خطوات للحد من الإنفاق المالي بوصفه وسيلة لإعادة بناء المخزون المالي الذي تراجع نتيجة للأزمة.

٣٧ - وعززت المصارف المركزية، في معظم الحالات، احتياطياتها النقدية الدولية من أجل ضبط ارتفاع سعر العملة، وتخفيف تقلبات أسعار الصرف، والحد من جوانب ضعفها أمام الاضطرابات المحتملة في الأسواق المالية الدولية.

٣٨ - ومع تغير الظروف خلال النصف الثاني من العام، فإن البلدان التي كانت تتبع في النصف الأول منه سياسة السحب التدريجي للحوافز النقدية توقفت عن رفع أسعار الفائدة أو بدأت في تخفيضها. وقرابة نهاية العام، بدأت البرازيل، التي هي أكبر اقتصاد في المنطقة، في اتخاذ خطوات إضافية لحفز الاستثمار والاستهلاك، بينما أعلنت بلدان أخرى عن تسريع الاستثمار العام أو عن تدابير أخرى لمواجهة احتمال تباطؤ الاقتصاد على نحو أعمق مما كان متوقعا.

## ألف - السياسة المالية

٣٩ - أغلقت الحسابات المالية لعام ٢٠١١ في أمريكا اللاتينية بفائض أولي بسيط في المتوسط، وذلك بعد سنتين من العجز الناجم عن تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والجهود التي بذلتها بلدان المنطقة للتصدي لها. وفيما يخص الموازين الأولية، خفضت أغلبية البلدان مستويات عجزها، وحولتها إلى فوائض، أو رفعت مستوى الفوائض الموجودة. وتحسّن الميزان الأولي بمقدار ٠,٦ نقطة نسبية مئوية في المتوسط، فانتقل من عجز قدره ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض قدره ٠,٣ في المائة. وفي المقابل، انخفض العجز الإجمالي من ١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٥ في المائة في المتوسط. ونتج هذا التحسن الطفيف عن زيادة في الإيرادات بلغت ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الإنفاق ظل ثابتا تقريبا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤٠ - وبينما شهد معظم بلدان أمريكا اللاتينية (١٣ بلدا من أصل ١٩) تحسّنا في الموازين الإجمالية، فقد ارتفع العجز العام للحكومات المركزية في ثلاثة بلدان في منطقة الكاريبي من أصل البلدان الستة التي تتوافر معلومات بشأنها.

٤١ - وسجلت الإيرادات زيادة على صعيد الإقليم بأسره، وجاء ذلك بشكل رئيسي نتيجة لارتفاع عام في الإيرادات الضريبية في بلدان أمريكا اللاتينية، في سياق جوّ من النمو الاقتصادي الإيجابي نسبيا. وشهدت أيضا البلدان المصدرة للسلع الأساسية ارتفاعا في أسعار سلعها، الأمر الذي أنعش الإيرادات الضريبية. ومع الزيادة التي طرأت عليها في عام ٢٠١١، عادت الإيرادات الضريبية تقريبا إلى المستويات التي كانت عليها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ من حيث نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي. وإجمالا، ظل الإنفاق على مستويات تفوق بوضوح المستويات المسجلة في عام ٢٠٠٨ وما قبلها، بعد الارتفاع الحاد الناجم عن السياسات التي طبقت في عام ٢٠٠٩ بهدف مواجهة التقلبات. وتفاوت الأداء الفردي

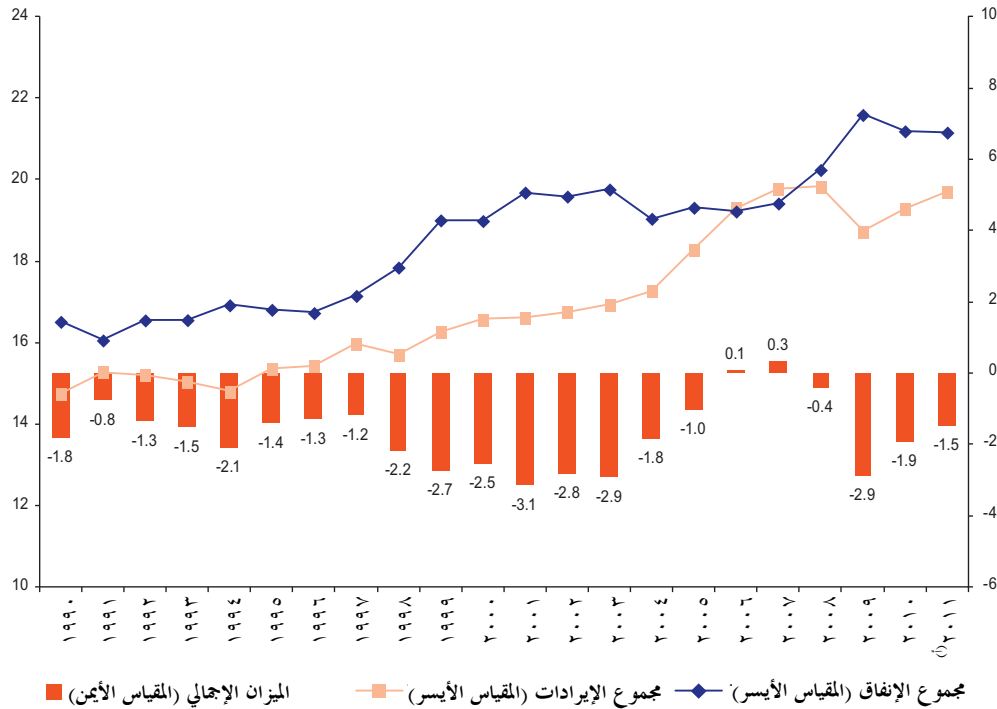
للبلدان، حيث زاد الإنفاق في ٨ بلدان من أصل ١٩ بلداً إلى معدلات تجاوزت نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٤٢ - وعلى هذه الخلفية، استأنف الإقليم بأكمله عملية تخفيض دينه العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أعطى زحماً للعملية الطويلة الأجل التي وسمت العقد السابق في معظمه، حيث كانت البلدان تسعى لتقليص مواطن الضعف لديها. وتحقق هذا الانخفاض في ديون الحكومات المركزية في جميع أرجاء الإقليم تقريباً في عام ٢٠١١، إذ لم يطرأ ارتفاع سوى في ٤ بلدان من أصل ١٩ بلداً. ومن ناحية أخرى، تواصل بلدان منطقة الكاريبي تحمل مستويات عالية من الدين العام على نحو يفرض قيوداً شديدة على خياراتها في مجال السياسة المالية في جوٍّ من ركود الأداء الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجزء الأكبر من ديون الحكومة المركزية في معظم أنحاء الإقليم كان منذ عام ٢٠١٠ ديناً محلياً، وهذا أمر يتباين بوضوح مع ما كان عليه الوضع سابقاً.

الشكل التاسع

أمريكا اللاتينية (١٩ بلداً): المؤشرات المالية للحكومات المركزية، المتوسط البسيط للفترة ١٩٩٠-٢٠١١

(النسب المئوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناءً على الأرقام الرسمية.

(أ) تقديرات.

## باء - السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف

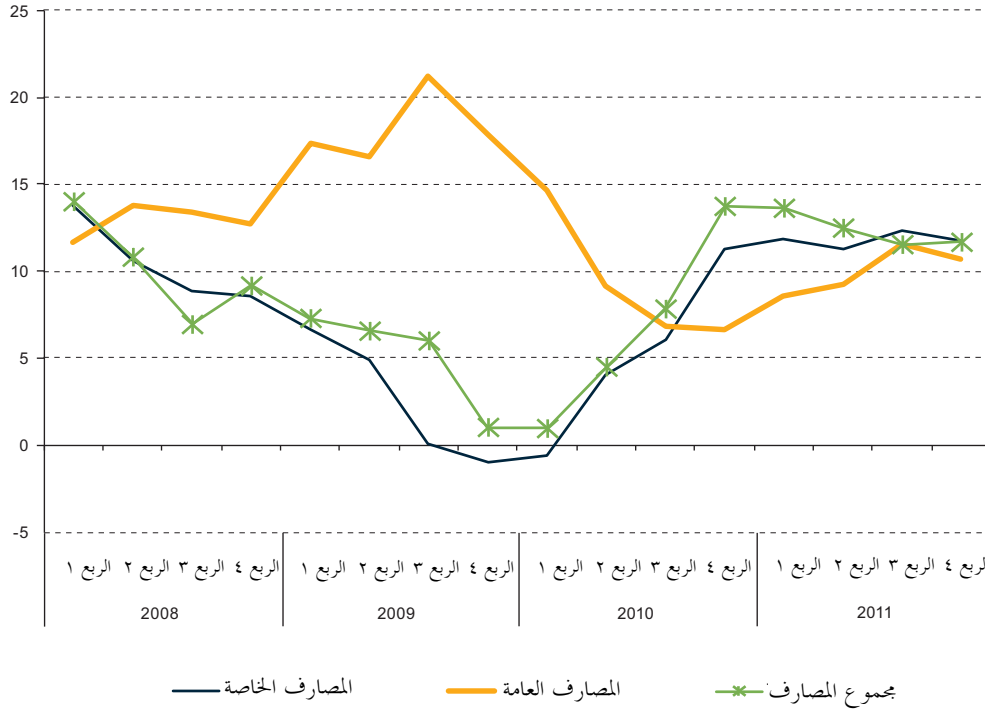
٤٣ - مع ارتفاع التضخم بسبب زيادة أسعار المنتجات المستوردة التي تشكل جزءا كبيرا من حساب سلة المستهلك، استجابت عدة بلدان للمخاوف المتعلقة بتأثير ذلك على أسعار السلع والخدمات الأخرى عبر رفع أسعار الفائدة المتصلة بسياساتها النقدية. وحافظت بلدان أخرى على أسعار فائدتها ثابتة، بينما قامت بلدان أخرى، أغلبها في منطقة الكاريبي، بتخفيضها في محاولة لحفز النمو الاقتصادي الضعيف. ونظرا لتواصل ارتفاع معدل التضخم طوال الجزء الأعظم من العام، فقد تراجع سعر القروض المصرفية فعليا في معظم البلدان.

٤٤ - وبالإضافة إلى حفز زيادة الطلب نتيجة انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، أدت الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل نسبة أكبر من السكان<sup>(٣)</sup>، إلى جانب التوقعات الإيجابية التي أبدتها الجهات الفاعلة الاقتصادية<sup>(٤)</sup>، إلى انتشار الائتمان بسرعة؛ الأمر الذي ساهم كثيرا في حفز الاستهلاك والاستثمار المحليين. وبوجه عام، كان المصدر الرئيسي للائتمان هو النظام المصرفي الخاص. ورغم الزيادة التي سجلها الإقراض من المؤسسات العامة، إلا أن تلك الزيادة جاءت متفاوتة: فقد ارتفع حجم الإقراض ارتفاعا حادا في بعض البلدان، بينما توسع بشكل معتدل فقط في بلدان أخرى.

(٣) شهدت بيرو، على سبيل المثال، زيادة بنسبة ١٠ في المائة في عدد المقترضين من النظام المصرفي خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بينما ارتفع عدد القروض الممنوحة للأفراد في الأرجنتين بنسبة ٩ في المائة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٤) وفقاً لمؤشر المناخ الاقتصادي لمعهد آيفو في دراسته الاستقصائية بشأن الاقتصاد العالمي، كان التفاؤل سائدا بين خبراء الاقتصاد الذين سئلوا عن وضع مجموعة مختارة من الاقتصادات في أمريكا اللاتينية والتوقعات المتعلقة بها خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١، إلى حد مماثل للوضع في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، وإلى حد أقل بقليل فقط مما كانت عليه الحال في عام ٢٠٠٧ وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٨. بيد أنهم أشاروا إلى تدهور حاد في الربع الرابع من عام ٢٠١١ (انظر: CESifo World Economic Survey، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

الشكل العاشر  
أمريكا اللاتينية (المتوسط الإقليمي): نمو المحفظة الائتمانية للمصارف الخاصة والمصارف  
العامة ومجموع المصارف، والتغير الحقيقي من سنة إلى أخرى  
(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناءً على الأرقام الرسمية.

٤٥ - وأدى التدفق الكثيف لرؤوس الأموال نحو العديد من اقتصادات المنطقة، ولا سيما خلال الجزء الأول من العام، إلى تقوية العديد من العملات. ونتيجة لذلك، فإن بعض البلدان، وخصوصاً البلدان الأكثر اندماجاً في الأسواق المالية الدولية، سجّل في المتوسط ارتفاعاً حقيقياً في سعر العملة أمام الدولار مقارنة بمتوسط الأسعار في العام السابق. بيد أن هذا الاتجاه انعكس مع بدء زيادة تقلب الأسواق المالية الدولية في الأشهر القليلة الأخيرة من العام؛ وأظهرت مقارنات الأرقام من سنة إلى أخرى، التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر، أن الارتفاع الإجمالي في سعر العملة قد بدأ يتباطأ، بل وأن انخفاضاً حقيقياً في سعر العملة قد حدث في بعض الحالات (انظر الشكل الحادي عشر).

٤٦ - ونظراً لتنوع الشركاء التجاريين للمنطقة، فإن سعر الصرف الحقيقي الفعلي لم يرتفع، بشكل عام، إلى نفس الحد الذي وصل إليه سعر الصرف الحقيقي الثنائي مقابل

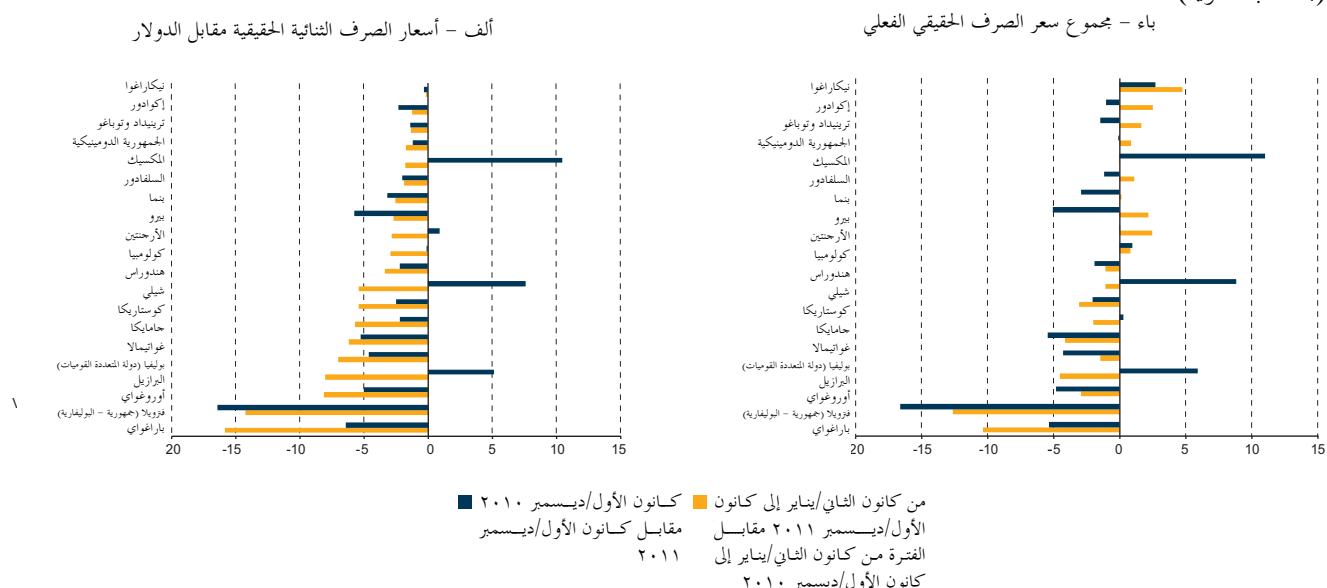
الدولار. ويعكس هذا الأمر حقيقة أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي خارج المنطقة قد ارتفع في عام ٢٠١١ بقدر بسيط فقط في المتوسط، مقارنة بعام ٢٠١٠.

٤٧ - وعلى النحو المشار إليه سابقاً، وبفضل الجهود التي بذلتها الحكومات لاحتواء الضغط الناجم عن ارتفاع سعر العملة، والحد من تقلب أسعار الصرف، والحد من جوانب الضعف، فإن الغالبية العظمى من البلدان رفعت حجم احتياطياتها النقدية الدولية، سواء من حيث القيمة المطلقة وكذلك (في معظم الحالات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ولذا فإن احتياطيات المنطقة ككل ازدادت بأكثر من ١٢٠ بليون دولار. وسجلت البرازيل حوالي ٦٠ في المائة من هذه الزيادة.

#### الشكل الحادي عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٠ بلدا): التغير في أسعار الصرف الحقيقية، والمقارنة بين المتوسطات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناءً على الأرقام الرسمية.

## رابعاً - الآفاق المنتظرة لعام ٢٠١٢ وتحديات الاقتصاد الكلي لما بعد الأجل القصير

٤٨ - على النحو المذكور في الأقسام السابقة، يُتوقع أن يتباطأ الاقتصاد العالمي، وأن تكون أوروبا أول من يترلق في هذا الاتجاه؛ ومن المتوقع أيضاً انخفاض معدلات النمو في عدد من الاقتصادات الناشئة. ويُتوقع أن تشهد الصين وبلدان آسيوية أخرى تباطؤاً في عام ٢٠١٢، رغم أن النمو سيبقى إيجابياً. ومرة أخرى، سيتجاوز معدل النمو في البلدان النامية ككل معدل النمو المتوقع في الاقتصادات المتقدمة النمو. وفي هذه البيئة المتباطئة، يُحتمل أن يتأثر الاقتصاد العالمي عبر قنوات مختلفة بما ينتظر الاقتصادات الكبرى من آفاق غائمة مزروجة بدرجة عالية من عدم اليقين وتقلب الأسواق المالية الدولية.

٤٩ - وسيحدد شكل النمو المستقبلي في المنطقة بحجم ونطاق التباطؤ الاقتصادي العالمي. فمع ركود الاقتصادات في منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الولايات المتحدة، ولكن مع تقلب محدود فقط في السوق المالية الدولية، يُتوقع أن يقع العبء الأكبر على القطاع الحقيقي، وخصوصاً قطاع السلع التجارية والخدمات والتحويلات.

٥٠ - وعلى غرار ما حدث في عام ٢٠١١، سيتأثر النمو الاقتصادي في المكسيك وأمريكا الوسطى بالنمو البطيء، ولكن الإيجابي، في سوق الولايات المتحدة، وستسجل مبيعاتها الخارجية زيادة معتدلة. ومن ناحية أخرى، فإن بعض بلدان أمريكا الجنوبية سيتأثر سلباً بانخفاض الطلب في أوروبا التي يتوجه إليها أكثر من ٢٠ في المائة من صادرات تلك البلدان، مثل البرازيل وشيلي (انظر الجدول أدناه). ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من صادرات بلدان عديدة في أمريكا الجنوبية يذهب إلى الأسواق الآسيوية التي يُتوقع أن تسجل معدلات نمو أعلى من المتوسط. وعلاوة على ذلك، يسهل تغيير وجهة تصدير السلع الأساسية (التي تشكل جزءاً كبيراً من صادرات هذه البلدان) إذا انخفض الطلب عليها في أي سوق معينة.

## أمريكا اللاتينية: التوزيع الجغرافي للصادرات، المتوسط السنوي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠

(النسبة المئوية من إجمالي الصادرات)

الولايات المتحدة	أوروبا (٢٧ بلداً)	الصين واليابان	أمريكا اللاتينية
الأرجنتين	٦,٩	١٧,٨	٩,٤
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٨,٢	٨,٢	٨,١
البرازيل	١٢,٥	٢٣,٢	١٤,٠
شيلي	١١,٦	٢١,٠	٢٩,٤
كولومبيا	٣٩,١	١٣,٧	٤,١
كوستاريكا	٣٧,٢	١٧,٤	٧,٧
إكوادور	٣٩,١	١٣,١	٢,٤
السلفادور	٤٨,٥	٥,٨	٠,٥
غواتيمالا	٤٠,٤	٥,٦	١,٩
هندوراس	٤٥,٢	١٩,٧	٢,٠
المكسيك	٨٠,٨	٥,٣	١,٦
نيكاراغوا	٣٤,٣	١١,٥	١,٢
بنما	١٦,١	٣,٤	١,٧
باراغواي	١,٨	٨,٤	٢,٨
بيرو	١٨,١	١٧,٣	١٩,٤
الجمهورية الدومينيكية	٦٠,١	١٢,٨	٣,٨
أوروغواي	٦,١	١٧,٧	٤,١
أمريكا اللاتينية <sup>(أ)</sup>	٤١,٥	١٣,٧	٩,٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

(أ) لا تشمل جمهورية فنزويلا البوليفارية بسبب عدم توافر البيانات.

٥١ - وفيما يتعلق بعناصر الطلب المحلي، من شأن انخفاض حجم التجارة وتناقص الإيرادات بسبب أثر معدلات التبادل التجاري (بالنسبة للمنطقة ككل) أن يثبط الاستثمار. وسيتوقف مدى هذا التخفيض على أحوال الأسواق المالية وعلى مدى توافر الائتمان لتمويل شراء السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة. ويمكن أن تتضرر بعض البلدان بشدة من تراجع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.



٥٢ - وسيتوقف التأثير المباشر على الاستهلاك في بعض البلدان على اتجاه التحويلات المالية من عمال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في البلدان المتقدمة. ومن المتوقع أن يتوقف هذا الاتجاه على بلد المقصد الخاص بكل مهاجر (بالأساس الولايات المتحدة وإسبانيا). ولذا فمن المتوقع أن تستمر الزيادة الطفيفة في التحويلات المالية الواردة من اقتصاد الولايات المتحدة التي شهدتها العام ٢٠١١. وستقع أكبر الاستفادة من ذلك على اقتصادات المكسيك والكثير من بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث سيرتفع استهلاك الأسر المعيشية، ولا سيما المنخفضة الدخل.

٥٣ - وبوجه عام، وفي ظل سيناريو الحالة الأساسية، يُتوقع أن تستمر المنطقة في النمو، وإن يكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه الحال خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويعود ذلك جزئياً إلى أن الكثير من البلدان لديها بعض المجال لتنفيذ سياسات ترمي إلى تعزيز الطلب؛ وقد استُعيدت مستويات الاحتياطيات الدولية، بحيث يتسنى تمويل العجز المتوقع في الحساب الجاري دون استئرافها. وقد تحسنت الحسابات العامة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، كما أن مستوى المديونية، فيما عدا بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي، منخفض وهو ما من شأنه أن يمكّن عدة بلدان في المنطقة من طرح الديون في الأسواق المالية المحلية والخارجية. وتوفر معدلات التضخم المتباطئة مساحة أكبر للسياسة النقدية لتحفيز النشاط الاقتصادي.

٥٤ - وفي ظل هذه الخلفية، يُنتظر أن ينمو الاقتصاد بمعدل ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٢. وهذا هو أدنى معدل منذ عام ٢٠٠٣، مع استثناء وحيد تمثل في عام ٢٠٠٩. بيد أن هذا ليس بالأداء السيئ بالنظر إلى البيئة الخارجية الأكثر مناوئة.

٥٥ - ويُنتظر أن يؤثر التباطؤ الحادث مقارنة بالعام ٢٠١١ على أغلب البلدان. ويتمثل الاستثناء الرئيسي في البرازيل التي يُنتظر، بعد التباطؤ الحاد الذي شهدته في عام ٢٠١١، أن تعافى نوعاً ما استناداً إلى قوة سوقها المحلية وبمساعدة تدابير محددة أُخذت في أواخر عام ٢٠١١، فضلاً عن ارتفاع معدل سعر الصرف على مدى العام عن المعدل المتوسط. ومن المتوقع أيضاً أن تسجل منطقة بحر الكاريبي معدلات نمو أعلى منها في عام ٢٠١١، خاصة مع تعافي اقتصاد ترينيداد وتوباغو مما لحق به من انكماش. بيد أن المنطقة ستظل تشهد أداءً فاتراً بسبب روابطها الوثيقة باقتصادات أوروبا والولايات المتحدة، حيث سيظل الطلب على السلع والخدمات الواردة من بلدان منطقة البحر الكاريبي منخفضاً.

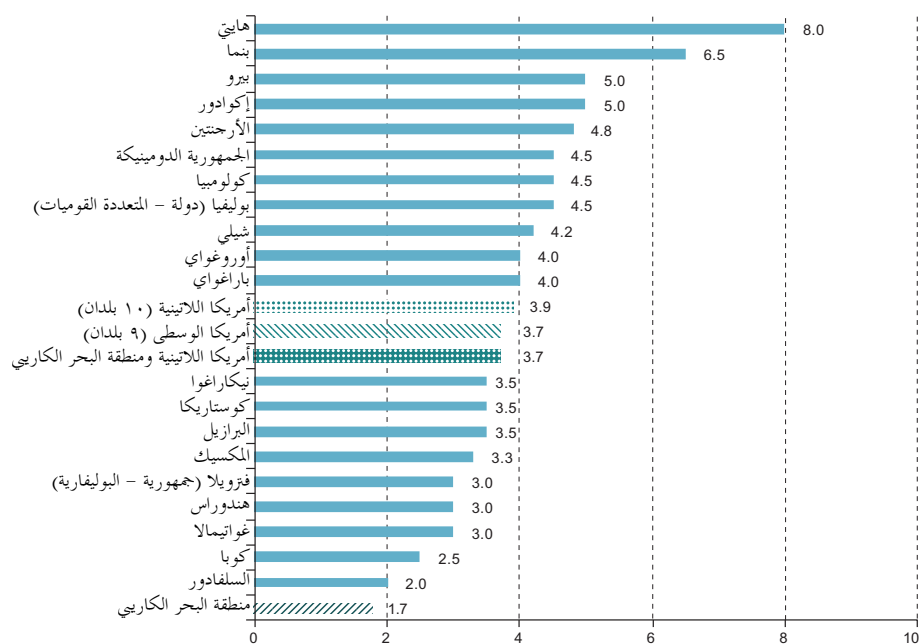
٥٦ - ويُتوقع للنمو الاقتصادي على امتداد المنطقة أن يدفع معدلات التوظيف قدماً مرة أخرى، بالرغم من أن أي زيادة ستكون أصغر منها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وسينعكس ذلك في معدل البطالة الصريحة في المناطق الحضرية، والذي سيثبت على حاله أو سيتقلص

قصيرا بما يصل إلى ٠,٢ نقطة مئوية. ولأن الأجر الحقيقية ستستفيد من معدل التضخم الأدنى، فإنه ينتظر أن يدفع أداء سوق العمل بالطلب المحلي قدما مرة أخرى، وإن لم يكن بالقدر نفسه الذي شهدته السنوات السابقة.

#### الشكل الثاني عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٢<sup>(أ)</sup>

(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.  
(أ) توقعات.

٥٧ - وفي ساحة المالية العامة، تشير ميزانيات عام ٢٠١٢ لبلدان المنطقة إلى تدهور طفيف في الحسابات المالية، مع فائض أولي يبلغ ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز إجمالي يبلغ ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعزى أساساً إلى انخفاض إيرادات الضرائب.

٥٨ - وعلى الصعيد الخارجي، سيؤدي تدهور معدلات التبادل التجاري وتباطؤ نمو حجم الصادرات إلى تدهور أكبر، وإن يكن طفيفاً، في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والذي سيسجل عجزاً يساوي ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

## خامسا - الاستنتاجات

٥٩ - إجمالاً، شهد الاقتصاد العالمي مرحلتين متميزتين بوضوح في عام ٢٠١١. اتسمت المرحلة الأولى بتوقعات إيجابية فيما يتعلق بأداء أسواق المال والسلع الدولية، مدفوعة بالتفاؤل إزاء تجمد النمو في الاقتصادات المتقدمة. بيد أن أزمة الديون الآخذة في التفاقم في الكثير من بلدان منطقة اليورو بددت تلك التوقعات الإيجابية، مفضية إلى أفق اقتصادي أشد قتامة بالنسبة للأداء الاقتصادي العالمي.

٦٠ - وتصرفت بلدان المنطقة على أساس الظروف السائدة؛ ولذا فإن تسيير السياسة الاقتصادية جاء تعبيراً عن تغير الأولويات مع تغير الظروف. ونتيجة لذلك، فخلال الجزء الأول من العام، حينما كانت الظروف الخارجية مؤاتية عموماً للمنطقة، في ظل شروط التبادل التجاري الجيدة ووفرة التدفقات المالية، انصب التركيز على احتواء الضغوط التضخمية وتجنب الارتفاع الكبير في أسعار العملات. أما في النصف الثاني من العام، فقد تحول التركيز إلى الحيلولة دون أن يؤدي الانخفاض في الطلب الخارجي إلى تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي.

٦١ - وكانت النتيجة هي حدوث نمو اقتصادي وتراجع لمعدلات الفقر للعام الثاني على التوالي بعد الأزمة التي أوقفت التقدم على هذه الجبهة، غير أن وتيرة السير قدما كانت أبطأ بشكل ملحوظ منها في عام ٢٠١٠.

٦٢ - ويتوقف سيناريو عام ٢٠١٢ على الظروف الخارجية وعلى قدرة الحكومات على الحفاظ على نمو الطلب المحلي الإجمالي. وفي ظل هذا السيناريو، ستؤدي الصعوبات التي تواجهها عدة اقتصادات أوروبية إلى إبطاء النمو الاقتصادي العالمي، ولكن المنطقة قد تشهد عاماً آخر من النمو بفضل الحلول الآخذة في الظهور والتخفيف من حدة ما يحيط بالأسواق المالية الدولية من عدم يقين، وإن يكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه الحال في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

٦٣ - بيد أن ثمة سيناريو آخر أكثر تشاؤماً، يؤدي فيه العجز عن تسوية القضايا الخطيرة التي تهدد اقتصادات أوروبا الجنوبية إلى إشعال أزمة لليورو تكون آثارها أسوأ حتى من آثار أزمة الرهن العقاري في عام ٢٠٠٨. ومن شأن وضع كهذا لا أن يفاقم التأثيرات السلبية على العوامل الدافعة للطلب الخارجي على السلع والخدمات الواردة من المنطقة فحسب، بل إنه قد يضعف في الوقت نفسه بعض أساسيات الاقتصاد الكلي التي نوقشت أعلاه.

٦٤ - ويتعين على بلدان المنطقة أن تستعد للتكيف مع سيناريو أسوأ الافتراضات، حيث تتخذ تدابير للتأهب وتدرس كيفية تمويل تلك التدابير في حالة حدوث تغيير في البيئة الخارجية يؤثر على اقتصادات المنطقة ويقتضي استجابة سريعة. وينبغي أن يتمثل عنصر رئيسي في تلك الاستراتيجيات في حماية وتشجيع خلق الوظائف المقترنة بالحقوق.

٦٥ - ويجب على المنطقة أن تبني قدرتها على مواجهة بيئة خارجية مناوئة عن طريق تعميق الروابط التجارية والمالية بين بلدانها. ومن شأن زيادة التكامل التجاري أن تؤدي إلى توسيع الأسواق وبالتالي موازنة تراجع الطلب الخارجي؛ كما أن زيادة التكامل المالي سيكون من شأنها التخفيف من المشكلات الناجمة عن الصعوبات المتوقعة في الحصول على التمويل. وقد يقتضي ذلك تغيير الهيكل المالي للمنطقة بما يتماشى واحتياجات اللحظة.